منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون **ج٦٥/١٥**
البند ١٣-٥ من جدول الأعمال المؤقت **١٦ آذار/ مارس ٢٠١٢**
A65/15

رصد بلوغ الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة

تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالمعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل

تقرير من الأمانة

١- نظر المجلس التنفيذي في دورته الثلاثين بعد المائة، المعقودة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، في نسخة سابقة من هذا التقرير [١] واعتمد القرار م ت١٣٠ق٣.[٢]

٢- إن الاستراتيجية العالمية للأمين العام للأمم المتحدة العالمية بشأن صحة المرأة والطفل، التي تم تدشينها في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، دعت منظمة الصحة العالمية إلى تنسيق عملية لتحديد الترتيبات المؤسسية الدولية الأكثر فعالية لضمان الإبلاغ والإشراف والمساءلة على المستوى العالمي بشأن صحة المرأة والطفل. واستجابة لذلك أنشأت المديرة العامة اللجنة المعنية بالمعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل. وأثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ نُشر رسمياً تقرير اللجنة الذي صدرت نسخة أولية منه أثناء جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين المنعقدة في أيار/ مايو ٢٠١١.[٣] ويقدم التقرير ١٠ توصيات بشأن الرصد والاستعراض والعمل على صعيد البلدان وعلى الصعيد العالمي، وتشمل المساءلة عن النتائج والموارد. ويستجيب هذا التقرير الذي أعدته الأمانة للطلب الموجه من جمعية الصحة في القرار ج ص ع٦٤-١٢ إلى المدير العام كي يقدم تقريراً عن التقدم المحرز فيما يتصل ببند جدول الأعمال الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية.

٣- وقد اكتسب تنفيذ الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل مزيداً من الزخم في عام ٢٠١١. ويسّرت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها، أي اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز في إطار الآلية المشتركة بين الوكالات للمنظمات الأربع وغيرها المعنية بالصحة (H4+) التوصل إلى الالتزامات الوطنية بالاستراتيجية العالمية. وأُعلن عن عدد من الالتزامات في جلسة إعلامية تقنية عُقدت خلال جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين في أيار/ مايو ٢٠١١ وفي الحدث الذي نُظم لإطلاق مبادرة "كل امرأة، وكل طفل" خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر

---

١ انظر الوثيقة م ت١٣٠/١٤ والوثيقة م ت١٣٠/٢٠١٢/ سجلات/٢، المحضران الموجزان للجلسة الثالثة، الفرع ٣، والجلسة الرابعة، (النص الإنكليزي).

٢ انظر الوثيقة م ت١٣٠/٢٠١٢/ سجلات/١ للاطلاع على الآثار المالية والإدارية المترتبة بالنسبة إلى الأمانة نتيجة اعتماد القرار.

٣ *الوفاء بالوعود وقياس النتائج*. تقرير اللجنة المعنية بالمعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل، جنيف، الأمم المتحدة، ٢٠١١.

٢٠١١. وتعهدت حالياً البلدان التسعة والأربعون الأقل دخلاً والتي تتمحور حولها الاستراتيجية العالمية، بالتزامات محددة لتسريع الإجراءات نحو تحقيق المرميين الإنمائيين للألفية ٤ (تخفيض معدل وفيات الأطفال) و٥ (تحسين صحة الأمومة).

٤- وتعمل منظمة الصحة العالمية مع شركائها في المنظمات الأربع وغيرها المعنية بالصحة على دعم تحقيق هذه الالتزامات الوطنية. ومن الناحية العملية فهذا يعني تقديم الدعم لوضع الخطط القطرية أو تسريع تنفيذ الخطط الحالية للتدخلات في مجال صحة الأم والوليد والطفل، وربط هذه الجهود بأنشطة تعزيز الاستراتيجيات والنظم الصحية الوطنية ورصد صحة الأم والوليد والطفل والمراهق.

٥- وتوسعت اللجنة في النطاق الذي حددته ضمن هدفها الوارد في الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل من ٤٩ بلداً من البلدان الأقل دخلاً إلى ٧٥ بلداً، أي بإضافة ٢٦ بلداً مشاركاً في مبادرة العد التنازلي حتى عام ٢٠١٥ لتتبع التقدم المحرز في مجال صحة الأم والوليد والطفل. وتشكل هذه البلدان الخمسة والسبعين مجتمعة أكثر من ٩٥٪ من مجموع وفيات الأمهات والأطفال في العالم.

٦- ونظمت منظمة الصحة العالمية عملية تشاورية مع العديد من أصحاب المصلحة – من هيئات الأمم المتحدة (ولاسيما تلك المنتمية إلى آلية المنظمات الأربع وغيرها المعنية بالصحة) والشراكات الصحية العالمية (بما في ذلك شراكة صحة الأم والوليد والطفل وشبكة القياسات الصحية والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع) ومنظمات المجتمع المدني وممثلي البلدان، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية – وهذه العملية جرت من أجل ترجمة توصيات اللجنة العشر إلى خطة عمل استراتيجية مشتركة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ عُقد اجتماع نظمته حكومة كندا ومنظمة الصحة العالمية من أجل زيادة توضيح أدوار مختلف الشركاء ومسؤولياتهم والتعلم من الممارسات القُطرية. ويستند العمل القُطري إلى مواصلة الأنشطة والتركيز على تعزيز رصد النتائج وتتبع الموارد وتعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ونظم استعراض وفيات الأمومة، وذلك بفضل الابتكار من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظم الصحية الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك يهدف الاجتماع إلى دعم عملية تعزيز آليات الاستعراض والتصحيح والعمل المتصلة بالاستراتيجيات الصحية الوطنية وفقاً لنُهج الشراكة الصحية الدولية والمبادرات ذات الصلة بها، فضلاً عن الدعوة والعمل لصالح قضايا صحة الأم والوليد والطفل.

٧- وتشير توصيات اللجنة أيضا إلى أن الشركاء العالميين ينبغي أن يدعموا الجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تحسين نظامها لإبلاغ المانحين وذلك من أجل تحسين الاستفادة من تدفقات المعونة والبيانات المالية الخاصة بصحة الأم والوليد والطفل. وعلاوة على ذلك هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لمواءمة متطلبات الإبلاغ على الصعيد العالمي، بما في ذلك الامتثال للمؤشرات الأحد عشر لصحة الأم والوليد والطفل التي اقترحتها اللجنة، وتحسين إتاحة قواعد بيانات وتحليلات عالمية موسعة، وتحسين تتبع الموارد المخصصة للصحة. وستحظى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واعتبارات الإنصاف الأخرى باهتمام خاص.

٨- ويسّرت منظمة الصحة العالمية عملية أدت إلى إنشاء فريق خبراء مستقل معني بالاستعراض، على النحو الذي أوصت به اللجنة، وتقوم المنظمة بدور أمانته. وقد تم الإعلان عن أسماء الأعضاء السبعة، بمن فيهم الرئيسان المشاركان، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.[١] وسيُجري الاستعراض الأول سنة ٢٠١٢. وسيُقيّم فريق خبراء الاستعراض المستقل مدى وفاء جميع أصحاب المصلحة بالتزاماتهم بالاستراتيجية العالمية والتزاماتهم تجاه اللجنة.

١ انظر http://www.everywomaneverychild.org/resources/independent-expert-review-group/expert-review-group-members (تم الاطلاع عليه في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢).

٩- وبدأت المنظمة، هي وشركاؤها، في العمل مع البلدان على إعداد دليل تفصيلي للأنشطة ذات الأولوية لتنفيذ إطار المساءلة الخاص باللجنة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وبحلول نهاية شباط/ فبراير كانت الدول الأعضاء في الإقليم الأفريقي قد قيمت الوضع الراهن بطريقة منهجية، ويجري استخدام هذه التقييمات في تخطيط الإجراءات ذات الأولوية لتعزيز المساءلة عن الصحة بوجه عام وعن صحة المرأة والطفل بوجه خاص. والهدف المنشود هو أن تغطي هذه العملية كل البلدان المقصودة البالغ عددها ٧٥ بلداً. وبحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ كانت قد أعلنت تعهدات بنسبة ٣٠٪ تقريباً من الميزانية البالغة ٨٨ مليون دولار أمريكي، لدعم تنفيذ توصيات اللجنة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٠- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =